التمويل الأصغر في اليمن بين سعير الحرب وتفشي فيروس كورونا المستجد

الصندوق الاجتماعي للتنمية
Social Fund for Development

شبكة اليمن للتمويل الأصغر
Yemen Microfinance Network

جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد COVID 19
وتداعياته المحتملة على قطاع التمويل الأصغر في اليمن

تمهيد

ما انفكت المنظمات والهيئات الدولية تدق ناقوس الخطر الوشيك الذي يحدق باليمن وتحذر من الآثار الكارثية المترتبة على تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19 في البلاد والتي من شأنها مفاقمة الوضع المعيشي والإنساني المتردي لغالبية السكان وزيادة معاناتهم الأمر الذي يؤول إلى نتائج لا تحمد عقباها.

كيف لا والبلد الذي أنهكته الحرب منذ ما يربو من خمس سنوات أسهمت بشكلٍ كبير في تدمير اقتصاده الوطني – المتدهور أصلاً – وبدا ذلك جلياً في انخفاض الناتج الإجمالي للبلد، وتدني مستوى دخل الفرد، وزيادة معدلات الفقر، وانهيار شبكة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، والارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات بشكل متسارع، وانخفاض الواردات، وتوقف عجلة الانتاج والتصدير، أضف إلى ذلك تدهور خدمات القطاع المصرفي، وتوقف المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى عجز مؤسسات الدولة عن القيام بواجباتها كاملة نتيجة عجز الموازنة العامة وزيادة أعباء الدين العام، حيث ساهم النقص الكبير في إيراداتها وفي مقدمتها إيرادات النفط والغاز، إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتوقف صرف مرتبات موظفي القطاع العام لأشهر عديدة في العديد من المحافظات، وأيضاً فقدان الآلاف من موظفي القطاع الخاص لوظائفهم، كما أدى ضرب البنى التحتية والمنشآت الحيوية في البلد إلى تدهور مستوى كثير من الخدمات الأساسية والحيوية بل وانعدامها في مناطق عديدة كالخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها من الخدمات الضرورية.

وكغيره من القطاعات الحيوية، تأثر قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن تأثراً ملحوظاً من الحرب والصراع، حيث تعثرت معظم المنشآت الصغيرة والصغرى في مناطق الصراع ونزح الكثير من أصحابها إلى مناطق أخرى مما أدى إلى فقدانهم لمصادر دخلهم الرئيسية وباتوا عاجزين عن سداد التزاماتهم المالية، وفي المقابل تأثرت بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر بشكل كبير جراء تلك المتغيرات، حيث فقدت نسبة كبيرة من عملائها وموظفيها وعانت مشاكل متعددة أبرزها النقص الحاد في السيولة والخسائر التشغيلية والرأسمالية، وعدم القدرة على تلبية طلبات التمويل المتزايدة، أضف إلى ذلك عدم قدرتها على التوسع والانتشار في مناطق وأسواق جديدة. وفي ظل ضعف عام في قدرات ورأسمال معظم تلك المؤسسات والبرامج العاملة في تقديم الخدمة.

وليس من نافلة القول أن الجهود التي بذلها الصندوق الاجتماعي للتنمية SFD ممثلاً بوحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMED) لدعم قطاع التمويل الصغير والأصغر كان لها عظيم الأثر في تعافي هذا القطاع، وبدا ذلك جلياً عبر حزم الدعم والإنقاذ التي تم ضخها في هذا القطاع ويأتي في مقدمتها: المنح الموجهة لتغطية الخسائر الرأسمالية ودعم استمرارية الأعمال لدى مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر والتمويلات الضخمة المقدمة لها، فضلاً عن المنح الموجهة للتوسع والانتشار في مناطق جديدة، أضف إلى ذلك دعم ما يزيد من 4000 ريادي من عملاء المؤسسات والبرامج ممن تضررت أنشطتهم نتيجة الحرب لاستعادة أنشطتهم، وذلك بالشراكة مع شبكة اليمن للتمويل الأصغر (YMN) المنفذة للمشروع.

كما كان لدعم توسع الخدمات المالية وغير المالية في المناطق الريفية الفقيرة عبر تأسيس مجموعات الادخار والتمويل الريفية (VSLAs) عميق الأثر في تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات المحلية في الريف وذلك من خلال تمكينها من توفير وتعزيز مصادر الدخل لديها، وبناء قدراتها في مجالات متعددة، بالإضافة إلى إنشاء برنامج ضمان التمويلات اليمني كأحد الأدوات المساعدة للتقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب، حتى يقوم بدوره في التخفيف من معوقات حصول اصحاب المنشآت على تمويلات ضرورية للاستمرار في أنشطتهم، واستفاد البرنامج من الخبرة الأولى لفترة التأسيس في التكيف والتغير في إجراءاته بحيث يستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في قطاع التمويل، حيث يتجه البرنامج لتجربة ضمان محافظ في مؤسسات التمويل اضافة الى الضمانات الفردية التي يقدمها، والمشاركة في المخاطر عبر الشراكة مع برنامج الضمان ستمكن مؤسسات التمويل من العمل خلال الفترة الضبابية القادمة بحيث لا تتوقف عجلة التمويل وكذلك إعطاء فرصة اكثر عدلاً للفئات الضعيفة في جانب التمويل مثل النساء والشباب المبتدئ في سوق العمل.

كذلك تم دعم وتعزيز عملية الشمول المالي من خلال تشجيع ودعم استخدام الخدمات المالية الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بالشراكة مع بنوك التمويل الأصغر، ولا يمكن إغفال الدعم المتواصل للعاملين في قطاع التمويل الصغير والأصغر لبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم في العديد من المجالات داخلياً وخارجياً بما يلبي احتياجات السوق ويواكب المتغيرات المتسارعة في مجال الصناعة، بالإضافة إلى العديد من الجهود والمساهمات التي لا يتسع المجال لذكرها.

لا شك بأن جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 الذي تفشى في معظم دول المعمورة بشكل متسارع أثرت بشكل غير مسبوق على جميع نواحي الحياة المعيشية وجعلت العالم يعيش في عزلةٍ وتباعد اجتماعي كبير، وتسببت بشلل تام عم جميع القطاعات الحيوية لا سيما قطاع التمويل الأصغر، وأجبرت جميع الدول على القيام بالعديد من الإجراءات لمواجهة هذه الجائحة والحد من تداعياتها.

لم يكن اليمن بمنأى عن ذلك، حيث بدأت الإجراءات الاحترازية في شهر مارس 2020 بالتوجيه إلى مسؤولي المنشآت والقطاع الخاص بالالتزام بتطبيق كافة الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الوباء وتقليص العاملين في المكاتب إلى 20% وتعليق اللوحات الإرشادية وتوفير المعقمات اللازمة، كما قامت لجان تفتيش العمل ولجان الصحة والسلامة بالتأكد من تطبيق تلك الإجراءات واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين، وأدى ذلك إلى إغلاق بعض تلك المنشآت.

كما قامت اللجنة العليا لمكافحة الأوبئة بالتوجيه بإغلاق صالات الأفراح ومقاهي الانترنت ومحلات الكوافير وقبل ذلك تم اتخاذ إجراءات احترازية تمثلت في إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة، كل ذلك تم لمنع دخول الفيروس والحد من انتشاره، ولكن وللأسف لم تكن اليمن استثناءً من اقتحام هذا الفيروس المدمر لأسوارها، حيث سجلت أول إصابة في نهاية شهر ابريل 2020، تلاها بعد ذلك تسجيل العديد من الحالات في عدة محافظات لتصل حتى لحظة كتابة المقال إلى (122) إصابة مؤكدة منها (18) حالة وفاة، وهي نسبة كبيرة مقارنةً بالنسب العالمية، مرد ذلك إلى تدهور القطاع الصحي الذي أنهكته الحروب والأزمات لأكثر من 5 سنوات وجعلته غير قادر على القيام بأدنى واجباته. مع الاخذ بعين الاعتبار ارتفاع احتمال الوفاة للفئات العمرية الذهبية لمؤسسات التمويل الأصغر (العملاء فوق 45 عام).

© 2019 Yemen Microfinance Network | www.yemennetwork.org

الآثار المترتبة على تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19 :

أدى تفشي الفيروس وانتشاره إلى العديد من الآثار السلبية على قطاع التمويل الأصغر كإغلاق الأسواق والمراكز التجارية، وتوقف منشئات الأعمال عن مزاولة أنشطتها، وبدأ تأثير ذلك واضحاً على منشآت الأعمال التي تقتضي طبيعتها العمل مع التجمعات كالمعاهد والمدارس الخاصة، ومقاهي الانترنت، والحدائق والمتنزهات الخاصة، والنوادي الرياضية والثقافية، وصالات الأفراح، ومحلات الكوافير، التي ما فتئت تنفض غبار الحرب هي وغيرها من منشآت الأعمال التي لم تنتهي، حتى واجهتها محنة ومعضلة أكبر وهي جائحة كورونا التي ستؤدي حتماً إلى تعثرها أو توقفها النهائي ما لم تكن هناك معجزة إلهية توقف هذا الفيروس من الانتشار أو تدخل الجهات المانحة بدعم تلك المنشآت لاستمرارها.

وليست مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر بمنأى عن آثار جائحة كورونا التي ستؤدي إلى انخفاض إيراداتها بشكل كبير، وزيادة مخاطر عدم استعادة تمويلاتها الممنوحة للعملاء نتيجة تعثر أنشطتهم، بالإضافة إلى التراجع الحاد في أنشطتها بما سيؤدي إلى انخفاض كفاءتها التشغيلية ونقص السيولة وتآكل رؤوس أموالها وأصولها الإنتاجية، أضف إلى ذلك فقدان الكثير من العاملين في هذا القطاع لوظائفهم نتيجة الخسائر الكبيرة التي ستتكبدها هذه المؤسسات والبرامج.

كما فقد الكثير من العاملين في هذا القطاع فرصة هامة للنمو والتطور واكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال الصناعة في ظل تعذر عقد البرامج التدريبية عبر الانترنت لضعف البنية التحتية للاتصالات لا سيما في المناطق الريفية، وضعف الامكانيات والمهارات اللازمة لدى عدد كبير من العاملين في القطاع لهذا النوع من التدريب.

كما أدى تفشي فيروس كورونا إلى توقف زيارات المصادقة الميدانية للتحقق من سلامة الإجراءات التي تقوم بها مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في منح التمويلات، كونها تتطلب الاحتكاك بفرق العمل والنزول ميدانياً للأسواق مما قد يؤدي الى فتح الأبواب للفساد مالم يتم الاستفادة من التكنولوجيا في تفعيل وسائل بديلة تضمن استمرار التحقق والشفافية، كما تم الإحجام عن منح التمويلات لقطاعات واسعة عدا بعض القطاعات الحيوية التي قل تأثرها بتفشي الوباء ومن تلك القطاعات القطاع الزراعي والسمكي والثروة الحيوانية والقطاع الصحي وتكنولوجيا المعلومات، كما أن ضبابية الرؤية حول مدى انتشار الفيروس وآثاره وموعد انتهاءه أدى إلى عزوف بعض أصحاب المنشآت عن طلب التمويلات، وبالتالي يتوقع أن يكون هناك نقص في عدد التمويلات المصدرة وكذلك حجم المحفظة خلال الفترة القادمة، مما سيؤثر سلباً على تغطية تكاليف المؤسسات والبرامج وانخفاض نسب الكفاءة الذاتية المالية والتشغيلية بعد ان بدأت بالتحسن قبل ظهور هذ الفيروس.

ونظراً لعدم جاهزية القطاع لعمل الموظفين من المنازل ناهيك عن عدم جاهزية البنية التحتية لهذا التحول، فإن العاملين المتمثلة نسبتهم بـ 20% هم العاملين المسموح لهم بالعمل في المكاتب لن يستطيعوا تلبية كافة الالتزامات والواجبات المطلوبة، الأمر الذي سيؤدي إلى التأخير في الأنشطة والإنتاجية لدى المنشآت ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر على حدٍ سواء.

كما أن لأي كارثة أو أزمة آثاراً سلبية، في المقابل ربما يكون لها آثاراً إيجابية، وكما يقال رب ضارةٍ نافعة، فقد كان لتفشي فيروس كورونا بعض من الآثار الإيجابية منها على سبيل المثال: تزايد الإقبال على استخدام الخدمات المالية الإلكترونية ويرجع ذلك لحساسية التعامل مع النقود الورقية التي تمثل واحدةً من أكثر الأدوات الناقلة للفيروس والمساعدة على تفشيه، كما ساهمت بنوك التمويل الاصغر في الترويج لخدماتها المالية الإلكترونية بشكل كبير، ونتوقع زيادة الوعي بتلك الخدمات، الأمر الذي سيؤدي مستقبلاً إلى تعزيز عملية الشمول المالي بشكل أوسع.

كما دفع الاحتياج المتزايد للتأهيل والتدريب والبناء المؤسسي إلى تبني طريقة التدريب عن بعد عبر برامج التواصل الالكتروني كـ Zoom وWebEx حيث تم مثلاً خلال فترة قصيرة تدريب 65 من إداريي مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر على هذه الوسائل من بين 161 موظف قامت شبكة اليمن للتمويل الأصغر YMN بتدريبهم عن بعد باستخدام تطبيق Zoom ، أضف إلى تعلم مهارات جديدة من أهمها الإدارة عن بعد والعمل عن بعدManage & Work Remotely ، حيث تعقد الاجتماعات واللقاءات عن طريق Video Conference وتفعيل مجموعات العمل عن طريقWorkplace أو WhatsApp أو Microsoft Team.

كما تم إنشاء فريق خاص بقطاع التمويل الاصغر لإدارة الأزمات والطوارئ Crisis Management Committee (CMC)، والذي كان له إسهامات كبيرة في تبادل المعلومات والمعارف والخبرات لمواجهة تفشي الوباء، وكان لشبكه اليمن للتمويل الأصغر YMN دورٌ رئيسيٌ و فاعل في إنشاء هذا الفريق وتفعيله وتبادل المعلومات والبيانات على نطاقٍ أوسع مما كان عليه الأمر سابقا، كما لا يمكن إغفال تخلي بعض مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر عن الروتين والبحث عن الطرق والإجراءات السهلة والميسرة التي تفي بالغرض لمنح التمويلات وسدادها، وكما يقال: الحاجة أم الاختراع، فقد اضطرت أيضاً كثيرٌ من المنشآت والقطاع بشكل عام الى ابتكار إجراءات سهلة وميسرة لتحقيق النتائج المرجوة بعيداً عن البيروقراطية المعيقة، كما تنامى الوعي لدى المنشآت والأفراد بأهمية النظافة الشخصية والتعقيم وزيادة إجراءات الصحة والسلامة المهنية والتباعد الاجتماعي، مما أدى إلى الحد من الإصابة وانتقال الأمراض الأخرى غير فيروس كورونا المستجد، وأخيراً وليس آخراً فقد أدت هذه الجائحة إلى انتعاش كبيرٍ في بعض القطاعات كقطاع المنظفات والمعقمات وقطاع تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

الحرب وفيروس كورونا المستجد COVID-19

”رغم تجاوزي 48 عاماً لكنني لم أشهد أنا أو حتى والدي مثل هذه الجائحة التي أرعبت العالم، حيث اعتقدنا أن الحرب والصواريخ المدمرة هي أسوأ ما يمكن أن نواجهه، غير أن هذا الفيروس أتى بشكل أكثر رعونةً ورعباً من الحرب المدمرة. ففي ظل الحرب تقوم المنشآت الصغيرة و الأصغر بإغلاق محلاتها في مناطق الاشتباكات ثم تعاود فتحها بعد انتهائها، ناهيك أنهم يتعاملون مع جهات معروفة و مخاطر محددة المكان والمصدر وفي أسوأ الحالات إذا أُتخِذت الاحتياطات اللازمة سيستعاد النشاط في مكان آخر، ولكن الأمر مختلف مع هذا الفيروس، فلا تستطيع التنبؤ بوجوده أو تحديد مكانه أو معرفة ما إذا كان الشخص قد أصيب به أم لا، حيث لا تظهر آثاره إلا بعد فترة تكون كافية لإصابة مئات الأشخاص.“

- أسامة محمد الشامي , رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

الإجراءات المتخذة للحد من آثار تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19 على قطاع التمويل الأصغر:

ايماناً منا في الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMED) بالمسؤولية تجاه هذا القطاع الحيوي كما هو عهدنا دائماً، واستشعاراً بالخطر المحدق والأثار الكارثية التي سَيُمنى بها قطاع التمويل الأصغر نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19 في اليمن وبهدف تعزيز قدرة القطاع على الصمود والاستمرارية في تقديم خدماته للجمهور، قمنا منذ وقتٍ مبكر بإعداد خطة طوارئ للتعامل مع هذا الوضع، وتم وضع هذه الخطة موضع التنفيذ ويتم تحديثها باستمرار وفقاً للمعطيات والأحداث المستجدة، كما تم صياغة خطط طوارئ في جميع مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر، بالإضافة إلى إعادة جدولة أقساط السداد للتمويلات الممنوحة لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر والصغير من خلال منحها فترات سماح تصل إلى 6 أشهر، أضف إلى ذلك تشجيع المؤسسات والبرامج على تقديم خدماتها المالية لدعم الأنشطة الزراعية ومشاريع الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد للغذاء.

كما نخطط خلال المرحلة القادمة للبحث عن تمويلات نهدف من خلالها إلى تطبيق حزمة من الإجراءات و يأتي في مقدمتها: دعم مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر ومجموعات الادخار والتمويل الريفية (VSLAs) بمواد التوعية والتثقيف الصحي المتعلقة بفيروس كورونا المستجد COVID-19، بالإضافة إلى دعمها بمواد و مستلزمات النظافة والتعقيم (الكمامات، القفازات، المعقمات، الصابونات...)، أضف إلى ذلك دعم صناديق الطوارئ لدى مجموعات الادخار والتمويل الريفية (VSLAs) بمنح مالية تستهدف أعضاء المجموعات المتضررين جراء الجائحة والتي نتوقع أن تسهم في توفير الرعاية الصحية لهم في حال إصابتهم بالفيروس، وتعويض أصحاب المشاريع والأنشطة المدرة للدخل المتضررين من خلال سداد التزاماتهم المالية تجاه المجموعات واستعادة أنشطتهم المتضررة.

”تعويض أصحاب المشاريع الصغيرة من عملاء مؤسسات و برامج التمويل الأصغر المتضررين و ذلك من خلال سداد مديونياتهم و التزاماتهم تجاه مؤسسات و برامج التمويل الأصغر و دعمهم بمنح مجانية لاستعادة أنشطتهم بعد انتهاء الجائحة“

© 2019 Yemen Microfinance Network | www.yemennetwork.org

كما يأتي من ضمن الإجراءات المخطط تنفيذها: تعويض أصحاب المشاريع الصغيرة من عملاء مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر المتضررين بسبب الفيروس وذلك من خلال سداد مديونياتهم ودعمهم بمنح مجانية لاستعادة أنشطتهم بعد انتهاء الجائحة وهو الإجراء الذي يتم تنفيذه حالياً بنجاح من خلال مشروع تعويض أصحاب المنشآت المتضررين من الحرب، بالإضافة إلى فتح حسابات بنكية الكترونية لهم تمكنهم من استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بما يسهل سداد التزاماتهم المالية وسداد قيمة مدخلات مشاريعهم ومشترياتهم من السلع والخدمات وأيضاً تحصيل مستحقاتهم لدى الغير وبما يجنبهم المخاطر المترتبة على استخدام الخدمات المالية بالطرق التقليدية، أضف إلى ذلك إعفاءهم من الفوائد والرسوم المفروضة على التمويلات الممنوحة لهم من مؤسسات وبرامج التمويل الصغير ومنحهم فترات سماح لسداد أقساط التمويلات، وزيادة آجال سداد التمويلات لتصل من 3 إلى 5 سنوات، بالإضافة إلى توفير الضمانات اللازمة لأصحاب المنشآت الصغيرة ممن لا يستطيعون توفيرها، أضف إلى ذلك تمويل الدراسات والأبحاث المعنية بدارسة وتحليل أثار فيروس كورونا المستجد COVID-19 على قطاع التمويل الأصغر، وربما انشاء محافظ مالية جديدة ومستقلة للتمويلات التي ستوزع خلال فترة انتشار الفيروس، وتحسين قدرات أصحاب المشاريع والأنشطة المدرة للدخل في تسويق وزيادة مبيعاتهم عبر رقمنة هذه الأنشطة والمشاريع وربطها بخدمات التوصيل الآمنContact Less Delivery.

ومما تجدر الإشارة إليه فإنه وفقاً لنشرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الـ FAO بتاريخ 17 أبريل 2020 بعنوان مراقبة وباء كورونا في اليمن، تم الإشارة إلى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية في جميع أنحاء البلاد مع تفاوت بسيط بين المحافظات بسبب زيادة الطلب على السلع الغذائية، أضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف خدمات النقل بسبب الإجراءات الاحترازية في الموانئ البرية والبحرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاسعار بالنسبة للمستهلكين.

الدروس المستفادة من الحرب في مواجهة فيروس كورونا المستجد COVID-19

لقد استفاق قطاع التمويل الأصغر في اليمن من صدمة الحرب في العام 2015 بأكثر من 5,000 منشأة اقتصادية متعثرة وغير قادرة على الاستمرار في تقديم خدماتها ناهيك عن الوفاء بالتزاماتها تجاه برامج ومؤسسات التمويل، نظراً لتوقف أنشطتها بشكل كلي أو جزئي، لكن وبعد عقد العديد من الجلسات و ورش العمل لصناع القرار في قطاع التمويل الأصغر تم التوصل إلى قرار الاستمرار في التمويل وكذلك إنشاء مشروع دعم المتضررين من الحرب الذي تمكن حتى الآن من إعادة انشطة 4,738 منشاة، تمكنت تلك المنشآت من استعادة أنشطتها بمبالغ بسيطة، وساهمت مع بقية المنشآت في تحريك السوق المحلية بعد ركوده، وهي الآن توظف آلاف الأشخاص، وتعيل أسراً يتجاوز عدد أفرادها (عشرات الالاف)، ولولا التدخل الناجح والفاعل من الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر شبكة اليمن للتمويل الأصغر (YMN) لما كان مقدراً لهذه المنشآت أن تنهض من جديد، ولأضحي عددٌ كبيرٌ جداً من العاملين فيها عاطلين عن العمل يضافون إلى رصيد البطالة المتضخم السائد في البلاد.

كما ان للمشروع أثر اجتماعي كبير حيث ساهم في تمكين المستفيدين من خلال استعادة أنشطتهم على تحسين حياتهم المعيشية وتغطية نفقات السكن والمصاريف اليومية وكذلك تمكنهم من الحصول على الرعاية الطبية وتغطية نفقات علاجهم وعلاج أحد أفراد أسرهم بالإضافة الى عودة الكثيرين من أبنائهم وبناتهم الى المدراس ومواصلة تعليمهم.

إننا على ثقةٍ أن يسهم المشروع بشكل فاعل وكبيرٍ في التخفيف من آثار هذه الجائحة نظراً للخبرات التي اكتسبها على مدى أكثر من ثلاث سنوات في دراسة المشاريع المتعثرة والتأكد من استيفائها للشروط والمعايير اللازمة والمستحقة للتعويض، وذلك إذا ما اعتمدت تعويضات للمنشآت المتضررة والمتوقفة جزئياً أو كلياً بسبب الفيروس.

كما أدى قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) خلال الحرب بدعم مؤسسات وبرامج التمويل الاصغر من خلال التدريب و البناء المؤسسي، أو من خلال دعم استمراريه تلك البرامج والمؤسسات عن طريق تغطية جزء من تكاليفها التشغيلية إلى تعافي وإفاقة القطاع من آثار الحرب بشكل أسرع، ومكنه من تجاوز صدمة الحرب وعودة أنشطته لسابق عهدها قبل الحرب، وتمكن من التركيز بشكلٍ أكبر على القطاعات الإنتاجية والخدمية والتجارية و منع القروض الاستهلاكية نهائيا، أضف إلى أنه كان لخطة طوارئ واستمرارية أعمال المؤسسات والبرامج بالغ الأثر في تجاوز تلك المرحلة، حيث اكتسبت تلك المؤسسات والبرامج الخبرات اللازمة التي مكنتها من صياغة وتطوير خطط طوارئ واستمرارية أعمال لمواجهة تفشي فيروس كرونا المستجد وفق افضل الممارسات العالمية.

ومن جانبها أيضاً، فإن شبكة اليمن للتمويل الأصغر YMN وبالإضافة إلى قيامها بتغيير طريقة عملها وتحويل جميع خدمات التدريب والدعم الفني المباشر التي تقدمها لأعضائها إلى التدريب عن بعد، وتعمل الشبكة حالياً على تطوير آلية لحصر آثار انتشار الوباء على مستوى الصناعة شاملاً المؤسسات المالية أعضاء الشبكة وعملاء التمويل الأصغر، وذلك عبر أدوات واستبيانات خاصة بالمؤسسات والعملاء، تشمل قياس الأثر المالي والاجتماعي وكذلك البيئي.

الفرص التي تواجه مؤسسات وبرامج التمويل الاصغر بعد انتهاء فيروس كورونا المستجد COVID-19:

من أبرز الفرص المتوقع أن تكون في متناول بنوك التمويل الأصغر بدرجة أساسية التوسع بشكل كبير في خدماتها المالية الإلكترونية والمساهمة بشكل أكبر في عملية الشمول المالي، وخاصةً مع المبادرة التي أطلقها أحد بنوك التمويل الأصغر والمتمثلة في إلغاء رسوم تلك الخدمات على مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر.

> "إن من أبرز الآثار الإيجابية التي أنتجتها أكثر من خمس سنوات من الأزمة في اليمن على مستوى صناعة التمويل الأصغر هو دفع الصناعة ومنتجاتها بشكل أسرع وأكبر نحو المنتجات الريفية والزراعية، والرقمية، والخضراء الصديقة للبيئة. وبلا شك، فإن وباء COV-ID19 وأثره محلياً وعالمياً سيدفع الصناعة بشكل أوسع نحو الأتمتة في أنشطتها ومنتجاتها وتغيير طرق عملها، إضافة إلى زيادة تركيزها تجاه الأمن الغذائي وخدمة المنتج المحلي."
>
> - علي عبدالكريم أبو طالب, المدير التنفيذي, شبكة اليمن للتمويل الأصغر

أضف إلى الفرص المتاحة أيضاً وجود الوقت الكافي لترتيب البيت الداخلي لمؤسسات وبرامج التمويل الاصغر، ولمراجعة السياسات والانظمة، والتطوير والتحديث لأنظمة الرقابة الداخلية، وتغيير بعض الانظمة الآلية، والتوجه نحو استخدام التكنولوجيا بشكل أوسع، بالإضافة إلى التركيز على القطاعات الواعدة، و يتجلى ذلك في قيام إحدى المؤسسات بشراء نظام آلي عالمي يعد الأفضل على مستوى الإقليم، كما يعد واحداً من أفضل الأنظمة الآلية على مستوى العالم، ومن الفرص المتاحة أيضاً التركيز على المنتجات الزراعية والغذائية والصحية، و التركيز على قطاع الخدمات بما في ذلك التوصيل والنقل، ولا ننسى أن نشير إلى أنه تم تدريب وتأهيل إحدى المنشآت لتوفير الكمامات والمعقمات وفق معايير جودة عالمية.

© 2020 Azal Microfinance | www.azal-ye.com

الخلاصة:

لقد أنهكت الحرب الدائرة في البلاد منذ أكثر من 5 سنوات هذا البلد ودمرت اقتصاده الوطني، وتأثرت جميع قطاعاته الحيوية لا سيما قطاع التمويل الأصغر، حيث تعثرت معظم المنشآت الصغيرة في مناطق الصراع ونزح الكثير من أصحابها إلى مناطق أخرى مما أدى إلى فقدانهم لمصادر دخلهم الرئيسية وباتوا عاجزين عن سداد التزاماتهم المالية.

وكان من أهم مساهمات الصندوق الاجتماعي للتنمية SFD لدعم تعافي قطاع التمويل الصغير والأصغر: تقديم الدعم لما يقارب 5000 ريادي من عملاء المؤسسات والبرامج ممن تضررت أنشطتهم نتيجة الحرب لاستعادة أنشطتهم، وذلك بالشراكة مع شبكة اليمن للتمويل الأصغر (YMN) المنفذة للمشروع، ويتوقع أن يسهم المشروع بشكل فاعل وكبير في التخفيف من آثار هذه الجائحة نظراً للخبرات التي اكتسبها على مدى أكثر من ثلاث سنوات، وأيضاً تأسيس مجموعات الادخار والتمويل الريفية (VSLAs) التي أسهمت في تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات المحلية في الريف، أضف إلى ذلك إنشاء برنامج مستقل يعنى بتوفير الضمانات اللازمة لرواد الاعمال غير القادرين على توفيرها، وأيضاً تعزيز عملية الشمول المالي من خلال تشجيع ودعم استخدام الخدمات المالية الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بالشراكة مع بنوك التمويل، وبناء وتنمية قدرات ومهارات العاملين في صناعة التمويل الأصغر في العديد من المجالات.

بدأت الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا في شهر مارس 2020 بالتوجيه الى مسؤولي المنشآت والقطاع الخاص بالالتزام بتطبيق كافة الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الوباء وتقليص عدد العاملين في المكاتب إلى 20% وتعليق اللوحات الإرشادية وتوفير المعقمات اللازمة، كما قامت اللجنة العليا لمكافحة الأوبئة بالتوجيه بإغلاق صالات الأفراح ومقاهي الانترنت ومحلات الكوافير وقبل ذلك تم اتخاذ إجراءات احترازية تمثلت في إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة.

لقد أدت جائحة كورونا إلى العديد من الآثار السلبية على قطاع التمويل الأصغر كإغلاق الأسواق والمراكز التجارية، وتوقف منشئات الأعمال عن مزاولة أنشطتها، بالإضافة إلى تأثر مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر وذلك من خلال انخفاض كفاءتها التشغيلية ونقص السيولة وتآكل رؤوس أموالها وأصولها الإنتاجية، أضف إلى ذلك فقدان الكثير من العاملين في هذا القطاع لوظائفهم نتيجة الخسائر الكبيرة التي ستتكبدها هذه المؤسسات والبرامج، كما فقد الكثير من العاملين في هذا القطاع فرصة هامة للنمو والتطور واكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال الصناعة، وتوقفت زيارات المصادقة الميدانية للتحقق من سلامة الإجراءات التي تقوم بها مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في منح التمويلات كونها تتطلب الاحتكاك بفرق العمل والنزول ميدانياً للأسواق، كما تم الإحجام عن منح التمويلات لقطاعات واسعة عدا بعض القطاعات الحيوية التي قل تأثرها بتفشي الوباء منها القطاع الزراعي والسمكي والثروة الحيوانية والقطاع الصحي وتكنولوجيا المعلومات، أضف إلى ذلك أن ضبابية الرؤية حول مدى انتشار الفيروس وآثاره وموعد انحساره أدى إلى عزوف بعض أصحاب المنشآت عن طلب التمويلات.

وللحد من تلك الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على قطاع التمويل الأصغر تم اتخاذ جملة من الإجراءات من أبرزها: القيام بصياغة خطط طوارئ في جميع مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر، وإعادة جدولة أقساط السداد للتمويلات الممنوحة لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر والصغير من خلال منحها فترات سماح تصل إلى 6 أشهر، وتشجيع المؤسسات والبرامج على تقديم خدماتها المالية لدعم الأنشطة الزراعية ومشاريع الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من آثاره السلبية، إلا أن تفشي فيروس كورونا المستجد أثر بشكل إيجابي على قطاع التمويل الأصغر ومن ذلك تزايد الإقبال على استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، مما سيؤدي مستقبلاً إلى تعزيز عملية الشمول المالي بشكل أوسع، وتبني طريقة التدريب عن بعد عبر برامج التواصل والتطبيقات الإلكترونية، وإعادة تفعيل فريق طوارئ خاص بقطاع التمويل الاصغر لإدارة الأزمة الذي كان له دور فاعل في بداية الحرب ومن ثم الآن خلال هذه الجائحة، أضف إلى ذلك تخلي بعض مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر عن الروتين والبحث عن الطرق والإجراءات السهلة والميسرة، والانتعاش الكبير في بعض القطاعات كقطاع المنظفات والمعقمات وقطاع تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية وقطاع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر ستتمكن من التركيز بشكل أكبر على القطاعات الواعدة والأكثر استمرارية في الازمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو تجارية، والتوسع بشكل كبير في خدماتها المالية الإلكترونية والمساهمة بشكل أكبر في عملية الشمول المالي ستكون من اهم الفرص للقطاع.

© 2020 Azal Microfinance | www.azal-ye.com

أرقام وإحصائيات:

-3.3% توقعات انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2020 في حال انتشار كورونا في اليمن.
70% - 60% الانخفاض في تحويلات المغتربين نتيجة تداعيات كورونا.
(نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (47)، ابريل، 2020، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية)

10 عاملين صحيين متاحين لكل 10,000 فرد في اليمن.
50% من المرافق الصحية خارج نطاق الخدمة بشكل جزئي أو كلي.
(WHO, Yemen: Health Resources and Services Availability, 2018)

3.34 مليون شخص نازحين داخلياً، ومن المُقدّر أن يكون قد وصل العدد إلى حوالي 4 ملايين شخص بحلول نهاية عام 2019، كما يشكل طالبو اللجوء من إثيوبيا والصومال غالبية اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين تستضيفهم اليمن والذين يبلغ عددهم 276,000 لاجئ، والذين لا يزال معظمهم يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر.
(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، خطة الاستجابة الإنسانية، يناير – ديسمبر 2019 – اليمن، فبراير 2019)
(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27910.html)

12.2 مليون طفل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.
1.71 مليون طفل نازح داخلياً.
(UNICEF Yemen Country Office Humanitarian Situation Report (Reporting Period: 1 - 31 March 2020)

104 مديرية تعاني شدة الاحتياجات في كافة القطاعات، و 230 مديرية تواجه خطر المجاعة.
24.1 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية.
7.37 مليون شخص بحاجة إلى التغذية الصحية، منهم 4.4 مليون حاجتهم ماسة.
20.1 مليون شخص بحاجة إلى الأمن الغذائي والزراعي، منهم 10 ملايين حاجتهم ماسة.
19.7 مليون شخص بحاجة إلى الرعاية الصحية، منهم 14 مليون حاجتهم ماسة.
17.8 مليون شخص بحاجة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، منهم 12.6 مليون حاجتهم ماسة.
4.7 مليون شخص بحاجة إلى التعليم، منهم 3.7 مليون حاجتهم ماسة.
6.7 مليون شخص بحاجة إلى المأوى وإدارة المواقع، منهم 4.5 ملايين حاجتهم ماسة.
14.4 مليون شخص بحاجة إلى الحماية، منهم 8.2 مليون حاجتهم ماسة.
(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، خطة الاستجابة الإنسانية، يناير – ديسمبر 2019 – اليمن، فبراير 2019)

10 ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة.
إغلاق **31** من أصل 41 برنامجا إنسانيًا رئيسياً تابعاً للأمم المتحدة خلال الأسابيع القادمة ما لم يتم تمويلها بشكل عاجل.
(مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم ومنّسق الشؤون الإنسانية في اليمن: اليمن في قلب العاصفة المتكاملة لفيروس كورونا، صنعاء، 28 ابريل 2020)

مؤشرات محفظة القروض لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر
حتى نهاية شهر ابريل 2020

م	البرنامج	إجمالي عدد القروض المصدرة 2017	إجمالي عدد القروض المصدرة 2018	إجمالي عدد القروض المصدرة 2019	إجمالي عدد القروض المصدرة الربع الأول + أبريل 2020	عدد القروض المصدره شهر 4/2020	عدد كفالات برنامج الضمان	محفظة القروض (مليون ريال)	(نشطون)عدد العملاء			قيمة القروض المصدره (مليون ريال) شهر 4/2020	قيمة كفالات برنامج الضمان (مليون ريال)	إجمالي قيمة القروض المصدره (مليون ريال) 2017	إجمالي قيمة القروض المصدره (مليون ريال) 2018	إجمالي قيمة القروض المصدره (مليون ريال) 2019	إجمالي قيمة القروض المصدره (مليون ريال) الربع الأول + أبريل 2020	محفظة القروض في المخاطرة (%)	الأرقام التراكمية		OSS	FSS	عدد الموظفين	عدد مسئولي القروض	عدد الفروع	منطقة العمل
									مقترضون		مدخرون								عدد القروض	مبالغ القروض (مليون ريال)						
									الإجمالي	النساء (%)	الإجمالي															
1	مؤسسة نماء للتمويل الصغير و الأصغر	2,484	3,118	4,677	2,239	816	0	1,854	6,640	23	130	475	0	447	950	2,064	1,374	7	95,744	11,340	98	81	153	74	12	صنعاء، تعز، الحديدة، إب
2	بنك الأمل للتمويل الأصغر	427	1,028	4,054	3,219	706	107	3,593	35,031	34	189,767	258	94	174	581	1,767	887	57	137,858	14,329	286	171	226	51	16	أمانة العاصمة، إب ، تعز ، ذمار، المكلا، الحديدة، عدن، حجه، عبس
3	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2,958	3,832	5,925	2,726	676	19	8,293	6,325	10	1,173,233	1,262	27	2,170	4,022	8,999	4,914	1	35,744	29,480	99	90	122	90	65	أمانة العاصمة، تعز، اب، عدن، الحديدة، ذمار، المكلا، سيئون
4	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	3,523	3,447	3,927	1,244	433	0	1,142	6,768	30	5,799	133	0	715	773	1,142	448	15	39,688	6,432	131	117	75	37	8	حضرموت ,سيئون، تريم) ,السوم، ساه ,القطن، شبام ,المكلا، الشحر ,الحامي، المهره (شبوة
5	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	2,574	3,802	4,989	1,927	376	42	4,755	12,577	25	26,127	335	67	584	1,913	4,637	2,471	11	160,422	17,799	96	49	190	89	20	أمانة العاصمة ، تعز، إب، القاعدة، ذمار، بريم، حجه ،لحج، الحديدة، التربة، دمت، شبام كوكبان، باجل، عدن، مأرب
6	برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	920	1,639	2,490	1,427	282	2	1,749	3,795	27	2,782	224	5	270	716	1,869	1,351	6	55,747	8,272	81	52	91	39	8	أمانة العاصمة، المحويت، عمران، ذمار، بريم، الحديده
7	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	1,433	2,148	2,698	929	272	20	2,367	5,038	24	0	313	35	874	1,714	2,096	1,173	3	44,693	13,752	152	152	71	34	22	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة ، عدن، اب، حضرموت، لحج، شبوة، حجة، عمران، مأرب
8	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	1,297	1,425	1,548	275	27	13	602	3,124	72	0	32	14	246	325	567	171	23	52,863	3,975	57	39	96	41	8	,أبين (زنجبار ,(خنفر، أحور ,المكلا، الشحر ,عدن، لحج المهره
9	بنك اليمن والكويت	-	-	24	88	13	1	1,330	108	41	0	162	4	-	-	865	702	0	112	1,495	N.A	N.A	19	11	11	أمانة العاصمة، ذمار، الحديدة، عمران، تعز، اب، ، عدن، حضرموت
10	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	-	-	-	-	0	0	666	9,802	66	7,065	0	0	-	-	-	-	77	54,019	4,376	68	43	65	34	5	عدن، البريقة، الشيخ، الحج، لضالع
11	مشاريع مدرة للدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	169,411	23,168	-	-	-	-	-	مناطق مختلفة
الإجمالي		15,616	20,439	30,332	14,074	3,601	204	26,351	89,208	-	1,404,903	3,194	246	5,480	10,994	24,006	13,491	-	846,301	134,418	-	-	1,108	500	175	-